

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة-

كلية الشريعة والاقتصاد

ندوة وطنية حول: إهمال الفروع للأصول - دراسة فقهية قانونية اجتماعية -

يوم الثلاثاء 01 شعبان 1444هـ الموافق لتاريخ 21 فيفري 2023.

تنظيم مخبر البحث في الدراسات الشرعية ومخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة
بالشراكة مع مجلس قضاء قسنطينة
ومديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية قسنطينة

1- ديباجة الملتقى:

تتنوع مظاهر الاعتداء على الأصول بالقتل والضرب والشتم، والتزك والتخلي عنهم نهائيا، سواء بطردهم خارج مكان إقامة الأبناء، أو النج بهم في بيوت المسنين، أو رميهم في الشارع دون تفكير في مكان يأويهم، هذه الظاهرة التي استفحلت كثيرا في المجتمع الجزائري، كظاهرة خطيرة تنخر في جسم هذا المجتمع، الذي عرف عنه حفاظه على أواصره العائلية، وتمسكه بقيم دينه وعقيدته، التي تجعل طاعة الوالدين من طاعة الله عز وجل، إذ نهي تعالى عن إيذائهم بأبسط فعل قد يصدر عن الإنسان، وهو قول "أف"، قال عز وجل: ((وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۗ إِنََّّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تُنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا)) الإسراء: 23

وبالوقوف على ظاهرة الاعتداء على الأصول، وتفشيها في المجتمع الجزائري، وأشكال ذلك وصوره، ومحاولة ملامسة دور المجتمع المدني في أبرز مؤسساته وهيكله، رأت كلية الشريعة والاقتصاد أن تقف على ظاهرة إهمال الفروع للأصول وأشكاله؛ في محاولة منها. كمؤسسة علمية لها دورها الفاعل في المجتمع. التعريف بالحكم الشرعي الفقهي لمسألة إهمال الفروع للأصول، موضحة أخطر أشكاله، وهو طردهم والتخلي عنهم نهائيا، ومقارنة ذلك بموقف المشرع الجزائري. خاصة. من إهمال الفروع للأصول، من جهة والتشريعات المقارنة من جهة أخرى، سيما قوانين وتشريعات الدول العربية.

2- إشكالية الموضوع:

أمام تفشي ظواهر الاعتداء على الأصول، والتي يعتبر التخلي عنهم وطردهم أحد صورها وأشكالها، تطرح هذه الورقة البحثية سؤالاً رئيسياً مفاده:

. ما حكم إهمال الفروع للأصول في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون الجزائري؟

. ما هي صور وأشكال إهمال الفروع للأصول؟

ما حكم التخلي عنهم نهائياً بالطردهم خارج أماكن إقامة الأبناء؟

. إلى أي مدى يمكن تلمس تجريم "التخلي بالطردهم للأصول" في القانون الجزائري؟

. هل تجرم القوانين والتشريعات العربية (في ظل القانون المقارن) الاعتداء على الأصول بالطردهم والتخلي عنهم؟

هل يوفر القانون حماية للأصول، وما طبيعة هذه الحماية وكيفيتها؟

ما دور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في الحد من تفشي ظاهرة إهمال الفروع للأصول، لاسيما في حالة التخلي عنهم وطردهم؟

. ما دور المسجد للحد من ظاهرة التخلي بالطردهم للأصول؟ . ما دور المدرسة من خلال مناهجها التعليمية في كافة مستويات التعليم ما قبل التعليم الجامعي؟

. ما دور الجامعة الإسلامية في هذا المجال، من باب العمل على الحد من ظاهرة الاعتداءات بأشكالها المتنوعة الواقعة على الأصول، ومن ضمنها "الاعتداء بالطردهم والتخلي عنهم" .

3- أهمية الموضوع: ترجع أهمية هذا الموضوع:

. انتشار ظاهرة الاعتداء على الأصول، لاسيما بالتخلي عنهم وطردهم نهائياً من أن يمكنوا مع الأبناء.

. ما تحمله هذه الظاهرة من خطر على لحة وتماسك الأسرة والمجتمع الجزائري.

. ما ينجم عن هذه الظاهرة من مساس بقيم المجتمع وثوابته المستمدة من الشريعة الإسلامية، إذ تؤدي مثل هذه

الظاهرة إلى بروز أجيال بعيدة عن قيم دينها وعقيدتها، وما يمثل ذلك من خطر على الدين والعقيدة ووحدة الوطن وانتماءاته العربية والإسلامية.

4- أهداف الندوة:

1 . تلمس الندوة . وهي تعرض إلى هذه الظاهرة الغربية عن المجتمع الجزائري . لفت نظر المشرع الجزائري وتوجيه عنايته ورعايته لهذه الفئة من المجتمع الجزائري، ومن الأسرة الجزائرية، وذلك بالبحث في مدى إمكانية التوصل إلى تجريم تخلي الفروع على الأصول، يجعل التخلي عنهم بطردهم، من الاعتداءات التي يجرمها القانون ويعاقب عليها، بشروط وضوابط يضعها، قياساً على ما رتبته من أحكام قانونية ناتجة عن إهمال الأصول للفروع (الإهمال العائلي).

2 . من شأن القراءة المتنوعة في القوانين والتشريعات الوطنية العربية المختلفة، أن يساهم في الوقوف على كيفية تناول هذه التشريعات للظاهرة، وتعاملها معها، ومقارنة ومقارنة هذه القوانين بالقانون الجزائري.

3. محاولة التعرف على موقف القوانين المقارنة في بعض الدول الغربية من ظاهرة تخلي الفروع على الأصول (هل ياتي ذكرها وتنظيمها من قبل قوانين وتشريعات هذه الدول؟)

4. توجيه اهتمام وعناية مؤسسات المجتمع المدني، والجامعة الإسلامية بوجه خاص إلى خطورة هذه الظاهرة ومآلاتها على الأسرة والمجتمع الجزائري، مما يدعو إلى تكاتف الجهود لإيجاد حلول لها، ووضع حد لانتشارها واستفحالها كداء يضرب مناعة المجتمع.

5- محاور الندوة:

المحور الأول: إطار مفاهيمي (التعريف بإهمال الفروع للأصول وصوره، مدلول الأصول في الشريعة والقانون)

المحور الثاني: أشكال وصور إهمال الفروع للأصول في القانون الجزائري والقوانين المقارنة

المحور الثالث: حكم التخلي عن الأصول وطردهم في الفقه الإسلامي.

المحور الرابع: موقف القانون الجزائري والقوانين العربية وبعض قوانين الدول الغربية من تخلي الفروع على الأصول.

المحور الخامس: الحماية القانونية للأصول في القانون الجزائري والقوانين العربية.

المحور السادس: التماس تجريم التخلي على الأصول / محاولة التكييف القانوني الجنائي للتخلي عن الأصول

المحور السابع: دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الاعتداء بالطردهم والتخلي عن الأصول في المجتمع الجزائري.

6-إدارة الندوة:

➤ المدير الشرفي: أ.د/ السعيد دراجي-مدير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-

➤ مدير الندوة: أ.د/ كمال لدرع -عميد كلية الشريعة الاقتصاد-

➤ إشراف: أ.د/ مختار نصيرة -نائب مدير الجامعة-

➤ رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية: د/ حبيبة رحايب

➤ اللجنة العلمية:

أ د/ كمال لدرع

أ/ السبتي بن ستيرة

د/ عبد السلام بغانة

د/ نادية سخان

د/ دليلا شايب

د/ يمينة بوسعادي

د/ ليلي بن بغيلة

أ.د/ رحيمة بن حمو

أ.د/ وسيلة شربيط

د/ عائشة بن حسين
د/ وداد الصيد
د/ هاني بوجعدار
د/ خوجة سفيان علامة
د/ عبد الناصر براني
د/ عبد الرحيم بن غاشي
أ.د/ نجية رحمانى (المسيلة)
د/ نظيرة عتيق (سكيكدة)
أ.د/ منصور رحمانى (سكيكدة)
د/ طروب كامل (باتنة)
د/ خديجة بركاني
د/ هشام عليواش
د/ عبد الله جنة
د/ رابح فغرور
د/ بثينة بوجبير
د/ حمزة بونغاس
د/ دليلة رازي
7-تواريخ مهمة:

✓ آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة 10 فيفري 2023.

✓ الرد على المداخلات المقبولة 15 فيفري 2023.

✓ ترسل المداخلات عبر العنوان الإلكتروني: fiqhcharia77@gmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
كلية الشريعة والاقتصاد

**ملتقى وطني حول: إهمال الفروع للأصول بين الفقه الإسلامي
والتشريعات الوضعية**
يوم الثلاثاء 29 رجب 1444هـ الموافق لتاريخ 21 فيفري 2023.

الاسم:

اللقب:

الرتبة:

الوظيفة:

مؤسسة العمل:

الهاتف: الفاكس

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني:

محور المداخلة

عنوان المداخلة